مقال

الائتلاف ... والاختلاف

بقلم: انعام رعد

من غرائب الديمقراطية عندنا التي لو طبقت في الدول الديمقراطية في العالم لكانت موضع الاستهجان والاستغراب، ولحار الناخبون وتاهوا كأنما تبدلت قواعد وزاغت اصول هذا الاصرار على ان الائتلاف من مستلزمات الانتخابات... والا حدثت معركة «كسر عظم». وفي اعتقادنا ان المفهومين من ارث قبلي وليسا من تراث ديمقراطي.

فالديمقراطية تعني التنافس الحرّ. التنافس الحر تعبير ونهج منافيان كليا «لكسر العظم». الديمقراطية في العالم اساسها التنافس القائم على الاختلاف بين برامج ومبادىء في سبيل الافضل واحترام عميق للآخر وحقه واحترام اكثر للشعب صاحب القرار ولحقه المقدس في الخيار.

اما عندنا فمفهوم الائتلاف المغلق الذي يجمع الاضداد دون برنامج فينطلق من وصاية على الشعب ومصادرة قراره في الاختيار لان الشعب الحرّ في الخيار هو المقصود سلبه هذا الخيار، في ظل اللوائح المعلبة التي لا تقدم برنامجا بل اشخاصا. وعكس الائتلاف المعلب في هذا المفهوم القبلي «كسر العظم» بروح الخصومة التي لا تحترم الاخر بدل التنافس بروح ديمقراطية على خدمة الشعب وتقديم البرامج له ليختار الانسب، نتصور لو ان مفهوم الائتلاف ساد في اوروبا او اميركا لوجدنا غرائب اقرب الى مسرح هزلي او مسرح اللامعقول، فهل يخطر على بال ان يأتلف الحزبان الجمهوري والديمقراطي في اميركا ولا يضج الشعب الاميركي بالضحك كأنه في مسرح الساعة العاشرة غير مصدق ان ما يحصل جدي، لانه لو كان جديا لتزعزعت اسس الخيارات الديمقراطية وكان ائتلافا ضد الشعب وخياراته. وهل يخطر على بال ان يأتلف الحزب الديغولي مع الاشتراكيين في فرنسا دون ان تكون اعجوبة فوق ادراك العقول قد حصلت او يأتلف حزب العمل مع حزب المحافظين في بريطانيا؟

وطبعا لنا مآخذنا حتى على الديمقراطية الغربية ولكن لا مكابرة بانها تلتزم حدود التنافس الحر البعيد عن القبلية. اما عندنا فاما ائتلاف او «كسر عظم» والمفهومان بعيدان عن الديمقراطية خصوصاً ان الائتلاف يتم عندنا منذ ١٩٣٦ الى ١٩٩٢ على اساس جمع الاضداد دون برنامج. وليس على اساس برنامج وطني واقتصادي او سياسي. وائتلافات ١٩٩٢ ونماذج ١٩٩٦ اعادت النمط مع اختلاف الظروف والوجوه.

لكن في انتخابات ١٩٩٦ حلّ تنافس اللوائح الحاد محل الائتلاف في عدد من المناطق دون ان نقرأ في معظم الاحيان ان الداعي هو اختلاف في البرامج حتى يعرف الناخب لمن ينحاز. والحالات القليلة التي برزت فيها البرامج والتي تستحق التنويه هي الحالات المحاصرة من اصحاب اللوائح الكبرى.

ففي الشمال تشكلت لائحتان كبيرتان وتتشكل لوائح اخرى من الذين لم يحالفهم الحظ في دخول احدى اللائحتين. ولو اخذنا اللائحة الاولى لوجدنا انها كالثانية تجمع الاضداد دون ان يوحدهم برنامج. ففي الاولى يجتمع «القومي» و«الكتائبي» ويحملان اسم العائلة المتشابه دون قربى في النسب ولا في العقيدة ودون تفسير لقواعدهم في سر ركوب البوسطة الانتخابية الواحدة. وفي الثانية يجتمع من زغرتا ثلاثة مرشحين لمنافسة ثلاثة نواب في الاولى لا نجد ان المنافسين يفوقون النواب الحاليين في شيء. فالسيدة نايلة معوض اثبتت بحيوتها انها صاحبة مبادرة لبناء مؤسسات اجتماعية وثقافية شكلت نموذجا في التعاطي السياسي، والوزير السابق سليمان فرنجية دلّل على شعبوية في انخراطه مع الناس واهتمامه بهموم ناخبيه بل مثّل الوزير المعارض في الحكومات. والوزير اسطفان دويهي عمل لتأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية ومد علاقاتها في المستوى الاقليمي والدولي.

اما منافسوهم في اللائحة الثانية فكل رصيدهم انهم ينافسون دون برنامج افضل او خيار اسلم.

ولسنا مع الاوائل بالمطلق ولكن استبدالهم مفروض ان يكون للافضل وليس مجرد «قم لاقعد مكانك».

ان نقدنا لنظام اللوائح وطريقة تشكيلها لا يلغي ان لنا اصدقاء نحترمهم في اللائحتين ومجاهدين نحفظ لهم الود.

وفي الجبل منافسة في ثلاثة اقضية بين كتل لم يتبين للناخبين في اغلب الاحيان برامجها لاصلاح الدولة وبناء المجتمع. مع انها بينت للرأي العام خلافاتها المحلية الحادة. نستثني مرشحا منفردا في عاليه هو محمود عبد الخالق الذي يخوض الانتخابات كما جوزيف العلم في كسروان على اساس برنامج حزبه السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي وكذلك النقابي الياس الهبر.

وفي جبيل التي قاطعت «حتى العظم» في انتخابات ١٩٩٢ يبدو أن اوامر العميد اده من باريس اعطت مفعولا عكسياً اذ اصيبت جبيل بوافدة الترشح، بافراط في الترشيح حتى بلغت اللوائح حتى كتابة هذه السطور عشر لوائح وهو رقم قياسي في لبنان ان تتنافس تسع لوائح في قضاء واحد. ولم يمض يوم او يومان الا وتعلن لائحة جديدة فهناك نهم للترشيح في جبيل بعد مقاطعة ١٩٩٢.

اما بيروت، العاصمة، التي هي اكبر من عاصمة الدولة، هي عاصمة الثقافة في السلم والمقاومة في التصدي للغزو الاسرائيلي، هي عروس العرب، ومدينتنا التي نعتز بها، تراثا تكشفت جذوره التاريخية عند رفع انقاض الحرب الاهلية، عن مدينة اصيلة في التاريخ من هذا الشاطىء الكنعاني الذي اعطى الابجدية والحضارة للمتوسط الى مدينة شهدت عصر النهضة العربية في القرن الماضي، وحركة الثقافة والحداثة في هذا القرن، جامعات تولد من رحمها الحضاري، ودور علم، ومنتديات ثقافية، واحزاب عقائدية، تأسست في مناخاتها المخصبة للفكر والحوار.

بيروت عاصمتنا، عاصمة الثقافة والصمود والمقاومة ماذا يجري فيها؟

ائتلاف.. لا ائتلاف.. شغلوا بيروت بهذه المعزوفة. ولم الائتلاف؟ لتجنيب بيروت معركة «كسر عظم»! ولم «كسر العظم»، هل تحرز الخلافات؟ وما هي الخلافات؟ طالما ان الائتلاف كان مطلوبا اذن الخلافات هزيلة وضئيلة. وعدم حصول الائتلاف لا يؤدي الى «كسر عظم» بين من كان مطلوبا الائتلاف معهم! هناك تناقض بين طلب الائتلاف وبين ان يكون بديله «كسر العظم». وفي الحالتين الائتلاف لكسر العظم مع الشعب حتى تغلق في وجهه سبل الخيار و«كسر العظم» مع من لم يأتلفوا مغادرة للديمقراطية واصولها وقواعدها. انه زواج بالاكراه افضل منه الطلاق.

محاولات الائتلاف استهدفت الائتلاف مع نواب بيروت او اكثرهم و«كسر العظم» اصبح ضدهم لانهم ما عادوا «بحجم بيروت»!

ومصدر هذا الارباك ان نواب بيروت عدا ثلاثة او اربعة هم خارج اللوائح الكبيرة وهم الذين عارضوا وبيّنوا اسباب معارضتهم على اساس برنامج وموقف سياسي، فاكثرهم عارضوا ولكن «بتهذيب» و«خجل» وحرصوا احيانا في معارضتهم «البناءة» ان لا «يكسروا عظما» فيصوتون مع الحكومة. ثم ان فشل الائتلاف سببه حرص من رفضه ان لا يخوض انتخابات في لائحة موحدة بل ان يسعى لتشكيل كتلة سياسية برلمانية متجانسة في برنامجها. هذا التفكير منطلق ديمقراطي سليم، ولكن هل كانت كتلة صاحب هذا النهج الديمقراطي كتلة برلمانية متجانسة متراصة؟ الم يختلف اعضاؤها فيما بينهم ومع رئيسهم في المواقف الحاسمة من الحكومة ؟ فكان «الحل الديمقراطي» المفرط في التساهل في ترك «الخيار الحر» ضمن الكتلة المتجانسة؟

هذا الموقف الرمادي وراء استئساد الحكم على هذه الكتلة وادعاؤه انها لم تكن في حجم بيروت. والحقيقة ان حجم بيروت: عاصمة الثقافة والمقاومة هو في معارضة لا تهادن ولا تساوم.

ومن حقنا ان نسأل من يندد بنواب بيروت هل ابلت الحكومة البلاء الحسن واصبحت امرأة قيصر حتى تدين وتحاكم؟

هل حياة الناس المنحدرة الى الفقر في ظل الاحتكارات.

وهل تراجع الدولة عن المسار نحو الغاء الطائفية الى المذهبية الشخصانية الحادة،

وهل وضع التعليم الرسمي المتراجع،

هل هذه كلها اوسمة على صدر الحكومة؟

نحن نخوض معركة بيروت وسلاحنا في وجه القوة المادية برنامج سياسي - اجتماعي - اقتصادي يلزمنا مع رفاقنا في الحزب في كل المناطق ويؤسس كتلة شعبية من كل الشخصيات والقوى التي تلتقي على بنوده الرئيسية، وهو ممزوج بنضالنا ومستمد من مبادئنا وبرامجنا المرحلية ولخّصناه في مقالات سابقة، يعتبر ان ثروة لبنان في رجاله ونسائه وبالتالي يدعو الى تطوير الجامعة اللبنانية نوعيا والنهوض بالتعليم الرسمي الزاما ومجانا وبناء اقتصاد الانتاج والمنتجين بدءا من خطة انمائية للريف اللبناني توفر على العاصمة اعباء الضغط السكاني وتستهدف تثبيت المواطن في ارضه في مشاريع الري والنهوض الزراعي للحفاظ على الانسان من الهجرة والبطالة وعلى المياه من المطامع الاسرائيلية، وينصف المنتجين عمالا ومعلمين وموظفين ومستخدمين ويوقف الهدر ويكافح الاحتكار ليبني السلم الاهلي على السلم الاجتماعي وعلى وحدة وطنية حقيقية منزّهة عن الطائفية، ويعمل لسوق عربية مشتركة بدءا من اتفاق الاخوة مع سوريا في وجه السوق الشرق اوسطية التي تتزعمها اسرائيل.

فمع اسرائيل لا منافسة بل مواجهة.

ويتقدم ببرنامج تدريجي ورزونامة مدروسة لالغاء الطائفية. كل ذلك على قاعدة الالتزام بالحريات الديمقراطية واحترام خيار الشعب وارادته.

رأسمالنا الافكار والبرامج ورصيدنا النضال والتضحية ورهاننا على المواطن الواعي وعلى بيروت عاصمة الثقافة والوعي والصمود.